

مورستيفنز ش م م
الطابق ٢، بناية ملي إيران CBD
ص.ب: ٩٣٣، روي، الرمز البريدي ١١٢
سلطنة عمان

ت +٩٦٨ ٢٤٨١٢٠٤١
ف +٩٦٨ ٢٤٨١٢٠٤٣
أي stephens@omantel.net.om

www.moorestephens.com

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي
شركة زجاج مجان ش.م.ع.ع

تقرير عن تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لشركة زجاج مجان ش.م.ع.ع، الواردة على الصفحات ٥ إلى ٢٧، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وإيضاحات عن البيانات المالية، بما في ذلك السياسات المحاسبية الرئيسية.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد أنجزنا تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. يتضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا وصفاً مُستفيضاً لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير. نحن مؤسسة مستقلة عن الشركة وفقاً للميثاق الأخلاقي المحاسبي المهني الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (ميثاق أخلاقيات المحاسبين) وكذلك المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية تدقيقنا للبيانات المالية للشركة في سلطنة عُمان، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وميثاق أخلاقيات المحاسبين. وفي اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا.

مسائل التدقيق الرئيسية

إنّ مسائل التدقيق الرئيسية تمثل تلك المسائل التي كانت، في حكمنا المهني، ذات أهمية أكثر في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه المسائل في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً حول هذه المسائل.

وقد حدّدنا المسائل الواردة أدناه على أنها مسائل التدقيق الرئيسية التي سيتم تناولها في تقريرنا.

أ) الإقرار بالإيرادات

هناك خطر بأن تقوم الشركة باحتساب إيرادات المبيعات بشكل غير دقيق، أو لا تحتسبها في فترة الإقرار الصحيحة. وبناء عليه، فإننا نعتقد أن الخطأ في إفصاحات الإيرادات يمثل خطراً كبيراً ومسألة تدقيق رئيسية.

ولمعالجة خطر وجود خطأ في إفصاحات الإيرادات، فقد تضمنت إجراءات تدقيقنا ما يلي:

- اختبار أنظمة الرقابة على إجراءات محاسبة الإيرادات عند انتقال أهم المخاطر والعيوب إلى العميل.
- اختبار عينة من التعاملات من خلال تتبع وثائق التصريح بالمبيعات (أمر التسليم) ومقارنتها بالوثائق التي تُثبت المبيعات في النظام المحاسبي (فواتير المبيعات)؛
- مراجعة تحليلية لمبيعات كل شهر والهوامش الإجمالية وإجراء التحقيقات اللازمة بخصوص أي تقلبات غير طبيعية.
- اختبار كميات البضاعة المُرسلة إلى العملاء في نهاية السنة لضمان احتساب الإيرادات، و
- الحصول على تأكيدات الأرصدة من أهم العملاء في نهاية فترة الإقرار.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي
شركة زجاج مجان ش.م.ع.م. (تابع)

مسائل التدقيق الرئيسية (تابع)

ب) تقييم المخزون

وفقاً للإفصاح الوارد في إيضاح ٧ من البيانات المالية، بلغت قيمة المخزون ٥,٢٦٢,٢٢٦ ر.ع في نهاية فترة الإقرار، وهو مُدرج بالتكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقيق أيهما أقل بالصافي من مخصصات المواد المتقدمة وبطينة الحركة والتالفة. تم تحديد المخصصات بقيمة ١٤٤,٨٩٦ ر.ع على أساس التقدير الذي قرره الإدارة. وبما أن القيمة الدفترية للمخزون تُمثل عنصراً جوهرياً بالنسبة للبيانات المالية وتقديرات تكوين المخصصات تخضع لأحكام الإدارة، فقد اعتبرنا أن تقييم المخزون وتكوين المخصصات يُمثّلان مسألة تدقيق رئيسية.

تضمنت إجراءات تدقيقنا في هذا المجال ما يلي:

- تقييم تصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة الرئيسية للمخزون ومدى فاعليتها.
- تقييم مدى معقولية تقدير الإدارة للمخصص المُكون.
- تقييم الحالة المادية للمخزون خلال عملية الفحص الفعلي للمخزون.
- مراجعة تقرير أعمار المخزون ودفتر الأستاذ لعينة مختارة من المخزون.
- مراجعة تحليلية لمعدلات دوران المخزون على مدى الثلاث سنوات الأخيرة.
- مراجعة دقة مخصصات المخزون السابقة ومستوى المخزون المشطوب على مدى السنوات السابقة.
- ضمان إثبات القيمة الدفترية للمخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقيق أيهما أقل.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة ومجلس الإدارة مسؤولان عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة وتقرير حوكمة الشركة.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يشمل المعلومات الأخرى، ونحن لا نقدم خلاصة من أي نوع بشأن أي ضمانات حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق، أثناء قراءتنا، مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع البيانات المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها في عملية التدقيق، أو تبدو بشكل آخر أنها تحتوي على أخطاء جوهريّة. وإن خلصنا، استناداً إلى العمل الذي أنجزناه، إلى أن هناك خطأ جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مُطالبون بذكر ذلك في تقريرنا. وليس لدينا ما نذكره في هذا الشأن.

وعند قراءتنا للتقرير السنوي، (الذي لم نستلمه كما في تاريخه)، وإذا استنتجنا أن هناك خطأ جوهرياً، فنحن مطالبون بإيصال المسألة إلى الأطراف المكلفة بالحوكمة.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بطريقة عادلة طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات المعنية لقانون الشركات التجارية العماني لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته ومتطلبات إفصاح شركات المساهمة العامة الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبر ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، بحسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة ما لم تعترض تصفية الشركة أو وقف العمليات، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي غير القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي
شركة زجاج مجان ش.م.ع.ع (تابع)

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وعن إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. علما بأن التأكيد المعقول يمثل تأكيدا على مستوى عال من الضمان، ولكنه لا يمثل ضمانا بأن عملية التدقيق التي تتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ستمكّن دائما من كشف الأخطاء الجوهرية عند وجودها. حيث يمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تُعتبر جوهرية إذا كان يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر، فرديًا أو كُليًا، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استنادا إلى هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق التي نُجريها وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نستخدم أحكام مهنية ونمارس الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. ونقوم أيضا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، مع الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساسا نستند إليه في إبداء رأينا. إن خطر عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من خطر عدم الكشف عن الأخطاء الناتجة عن الخطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المُتعمد أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لأجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول نجاعة أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المُستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات التابعة التي قامت بها الإدارة.
- صياغة خلاصة حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة، وما إذا كان هناك، استنادا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، عدم يقين جوهري يتعلق بالأحداث أو الظروف ومن شأنه أن يُلقي بظلال شك كبيرة حول قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقا لمبدأ الاستمرارية. وإن خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فنحن مطالبون بلفت العناية في تقرير تدقيقنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إن كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن خُلاصتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل الشركة تتوقف عن مواصلة عملياتها طبقا لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تُظهرُ التعاملات والأحداث الكامنة على نحو يُحقق العرض بطريقة عادلة.

نحن نتواصل مع الأطراف المكلفة بالحوكمة فيما يتعلق بالنطاق المُخطط للتدقيق وتوقيتته، ونتائج التدقيق الرئيسية، من ضمن مسائل أخرى، بما في ذلك أي نقص هام في الرقابة الداخلية نُحدده أثناء عملية تدقيقنا.

كما نقدم إقرارا إلى الأطراف المكلفة بالحوكمة بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، وبُلبغنا بكافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك الضمانات ذات الصلة حيثما كان ذلك ينطبق.

من ضمن المسائل التي نُبلغها إلى الأطراف المكلفة بالحوكمة، فإننا نُحدد تلك المسائل التي كانت ذات أهمية أكثر في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وتمثل بالتالي مسائل تدقيق رئيسية. ونقدم وصفا لهذه المسائل في تقرير تدقيقها، وذلك ما لم يكن هناك قانون أو لائحة تمنع الإفصاح العلني عن هذه المسألة أو، في حالات نادرة للغاية، عندما نُقرر أن مسألة ما لا ينبغي أن تُدرج في تقريرنا نظرا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن الآثار السلبية المترتبة عن ذلك ستفوق فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.